جامعة قسنطينة 01 الاخوة منتوري

كلية الحقوق / قسم القانون العام

السنة الأولى ليسانس / **المجموعة :د**

امتحان مقياس القانون الدستوري / السداسي الاول / الدورة العادية

الاجابة النموذجية

س1 : يرى طوماس هوبز أنّ الدولةً ضرورةٌ لابد منها، اشرح ذلك (08 ن)

جاءت نظرية طوماس هوبز، الفيلسوف الملكي– وهي احدى النظريات العقدية في تفسير نشأة الدولة– لتقول أن ظهورها لم يكن خيارا بل ضرورة وحتمية. منطلقُه في ذلك تصوّرُه لحالة المجتمع البشري ما قبل الدولة، إذ يراه غارقا في الاقتتال والتناحر في ظل حالة اللاقانون عدا قانون الغاب حيث القويّ يأكل الضعيف، كنتيجةٍ حتمية لطبيعة الانسان الشريرة وأنانيته التي تجسدها مقولته الشهيرة **الانسان ذئب لأخيه الانسان**

لذللك كان لابد لجهاز – وهو الدولة – يكون فوق الافراد، يخلص المجتمع البشري من هذه الحالة التي كادت ان تؤدي الى انقراض البشرية، حيث اضطر الافراد الى التعاقد مع حاكم تنازلوا له عن كل حقوقهم مقابل ضمان الامن والاستقرار لهم. لذلك فهو مخول جميع السلطات لتحقيق هذه الغاية، وغير مسؤول أمامهم لأنه ليس طرفا في العقد. وهكذا فانّ الدولة هي ضرورة اقتضتها الحاجة لكبح أنانية الفرد وعدوانيته ،وغيابها يعني اللاأمن وانهيار المجتمع البشري. هذه النظرة التي وان كان يؤيدها الواقع وأحداث التاريخ، الا انها في الحقيقة جاءت لدعم الحكم الملكي في إنجلترا أواسط القرن 17 في صراعه ضد البرلمانيين، لذلك يؤاخذ عليها أنّ فيها تبرير للحكم الاستبدادي .

س 2: تُمارَسُ الرقابة على دستورية القوانين بطريقتين :سياسية و قضائية : اشرح ذلك مُبيّنا منهج المؤسس الدستوري الجزائري (08ن)

يقصد بالرقابة على دستورية القوانين ، تلك الآلية الدستورية التي تقرها الدساتير لضمان سمو الدستور على باقي النصوص و عدم تعارضها مع مبادئه . تمارس هذه الرقابة بإحدى الطريقتين :

1- سياسية : وذلك عندما تسند هذه المهمة الى هيئة ذات طابع سياسي تكون منتخبة أو معينة. عمليا مورست هذه الرقابة عن طريق المجالس الدستورية كما هو الحال في فرنسا- مهدها – و الجزائر وكذا عديد الدول التي اتبعت النظام الفرنسي . كما مورست عن طريق هينات نيابية كما كان الحال في الدول الاشتراكية كالصين و الاتحاد السوفيتي سابقا..

2- الرقابة القضائية : منبتها الولايات المتحدة ، حيث تسندُ هذه المهمة الى السلطة القضائية التي تمارسها سواء عن طريق دعوة الإلغاء أو الدعوى الاصلية التي تهدف الى الغاء القانون، كما تمارسُ عن طريق الدفع أو الامتناع التي يترتب عنها امتناع القاضي عن تطبيق القانون موضوع الدعوى. والواضح أن لكلا الطريقتين مساوئ ومحاسن .اما بالسنبة للمؤسس الدستوري الجزائري فقد تبنى الرقابة السياسية بواسطة مجلس دستوري منذ دستور 1963 ليتخلى عنها في دستور 2020 لصالح الرقابة عن طريق محكمة دستورية . يتبين من خلال تفحص موقعها في الدستور كمؤسسة رقابية وكذا سلطات الاخطار ذات الطابع السياسي بالإضافة الى تشكيلتها و طريقة تعيين اعضائها انها سياسية، في نفس الوقت تبدو قضائية اذا نظرنا الى تسميتها كمحكمة ، بعض اختصاصاتها وعلاقتها المباشرة بالمؤسسات القضائية وكذا ما تصدره من قرارات **فاصلة** في النزاعات..

س 3- هل القاعدة الدستورية قاعدة قانونية كاملة و لماذا (04) ؟

المقصود بذلك طبيعة القاعدة الدستورية هل هي ملزمة أم لا. في هذا السياق توجد نظرتان تتجاذبان هذه الاشكالية أولاهما النظرية الفرنسية التي ترى فيها قاعدة كاملة بمعنى ملزمة، اذ تتوفر على عنصر الجزاء الذي لا يشترط ان يكون ماديا والذي تفتقره حتى القواعد القانونية المكملة . بل قد يتمثل في رد الفعل الشعبي على مخالفتها و كذا رد فعل المؤسسات الدستورية، وهذا هو الرأي الراجح . في حين ترها المدرسة الإنجليزية غيرَ ملزمة لانعدام ركن الجزاء المادي على مخالفتها، كونه يتناقض مع مبدأ سلطة الدولة **الاصلية و ذات السيادة** ، بالتالي فهي في تقديرها مجرد مبادئ ارشادية عامة يدعمها الالتزام المعنوي ليس إلا.

استاذ المقياس : أ . علي العرنان مولود